تحليلات وآراء

الانتخابات النصفية الامريكية وتأثيرها في صياغة توجهات إدارة ترامب

بقلم
الباحث أمير صلاح حسن
الباحث علي ميعاد علي

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

تعد الانتخابات النصفية الامريكية احدى المحطات السياسية المهمة في النظام السياسي للولايات المتحدة لما تمثله من آلية دستورية لإعادة تشكيل موازين القوى داخل المؤسسات التشريعية ولا سيما مجلس الكونغرس (النواب والشيوخ) فضلاً عن كونها مؤشراً على اتجاهات الرأي العام ومدى رضاه عن أداء الإدارة الرئاسية وتكتسب هذه الانتخابات أهمية خاصة عندما تجرى في منتصف الولاية الرئاسية اذ غالباً ما تتحول الى اختبار سياسي لمدى نجاح الرئيس في تنفيذ برنامجه الانتخابي وقدرته على الاحتفاظ بالدعم الحزبي والشعبي اللازم لمواصلة سياسته وفي هذا السياق تبرز انتخابات التجديد النصفي الامريكية لعام 2026 بوصفها محطة مفصلية في مسار إدارة الرئيس دونالدترامب ولا سيما في ظل التحولات التي شهدتها موازين القوى داخل الكونغرس بعد تمكن الحزب الديمقراطي من تحقيق الأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ الامر الذي اوجد واقعاً سياسياً ومؤسسياً جديداً امام الإدارة الجمهورية ومن شأن هذا التحول ان ينعكس على طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من خالا تعزيز الدور الرقابي للكونغرس وتوسيع قدرته على التأثير في مسار التشريعات والسياسات الحكومية فضلاً عن فرض قيود سياسية ومؤسسية على بعض توجهات الإدارة الرئاسية ولا تقتصر تداعيات هذه التحولات على السياسة الداخلية الامريكية فحسب بل تمتد لتشمل السياسة الخارجية بالنظر الى ارتباط العديد من الملفات الدولية بقرارات الكونغرس سواء ما يتعلق بالسياسات تجاه روسيا والجمهورية الإسلامية في إيران او طبيعة الالتزامات الامريكية تجاه الحلفاء فضلاً عن القضايا المرتبطة بالتجارة والعقوبات والانفاق الدفاعي والمساعدات الخارجية وبذلك فأن تغير الموازين القوى التشريعية قد يدفع إدارة ترامب الى إعادة تقييم بعض أولوياتها الخارجية او تعديل اليات تنفيذها بما يتناسب مع طبيعة التوازنات السياسية والمؤسسية الجديدة وانطلاقاً من ذلك تسعى هذه الدراسة الى تحليل تأثير نتائج الانتخابات النصفية الامريكية لعام 2026 في صياغة توجهات إدارة دونالد ترامب من خلال دراسة التحولات التي طرأت على موازين القوى داخل الكونغرس وتداعياتها الرقابية والمؤسسية وتحليل تأثيرها في توجهات السياسات الامريكية وصولاً الى استشراف الافاق المستقبلية لاداء الإدارة في ظل التوازنات الانتخابية الجديدة.

إعادة تشكيل موازين القوى داخل الكونغرس بعد نتائج الانتخابات وتداعياتها المؤسسية والرقابية

يمثل الكونغرس الأمريكي احدى المؤسسات المحورية في بنية النظام السياسي الأمريكي اذ لا تقتصر وظيفته على سن التشريعات بل يمتد دوره الى ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية والمشاركة في توجيه السياسات العامة للدولة ومن هذا المنطلق تكتسب نتائج الانتخابات النصفية أهمية خاصه لانها قد تؤدي الى تغيير التوازنات الحزبية داخل مجلسي النواب والشيوخ بما ينعكس على طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وعلى قدرة الرئيس في تمرير برنامجه السياسي وقد افرزت انتخابات التجديد النصفي الامريكية لعام 2026 تحولاً مهماً

في موازين القوى داخل الكونغرس تمثل في انتقال السيطرة الى الحزب الديمقراطي في مجلس النواب والشيوخ بعد ان كان الحزب الجمهوري يتمتع بالأغلبية فيهما قبل الانتخابات ويعد هذا التحول تطوراً سياسياً ومؤسسياً مهمة بالنسبة لإدارة الرئيس دونالد ترامب لانه يضعه امام كونغرس يمتلك فيه الحزب المعارض قدرة اكبر على التأثير في العملية التشريعية وممارسة الرقابة على أداء الإدارة التنفيذية وتشير النتائج الأولية المنشورة في اعقاب الانتخابات الى تقدم ديمقراطي واضح في المجلسين وتبرز أهمية هذا التحول من خلال ما يفرضه من إعادة ترتيب للعلاقة بين البيت الأبيض والكونغرس اذ ان انتقال الأغلبية الى الحزب المعارض لا يعني بالضرورة تعطيل جميع سياسات الرئيس لكنه يحد من قدرته على تمرير التشريعات التي تتطلب موافقة المجلسين ويمنح المعارضة أدوات أوسع لمساءلة الإدارة ومراجعة قرارتها الامر الذي يجعل نتائج الانتخابات عاملاً مؤثراً في تحديد هامش الحركة السياسية المتاح امام الرئيس خلال النصف الثاني من ولايته، يعد التغير في السيطرة الحزبية داخل الكونغرس من ابرز النتائج السياسية للانتخابات النصفية نظراً لما يمثله من انتقال في القدرة على إدارة العمل التشريعي وتحديد أولوياته فالكونغرس الأمريكي يتكون من مجلسين يختلفان في طبيعة التمثيل والاختصاصات اذ يمثل مجلس النواب السكان وفقاً للتوزيع السكاني للولايات في حين يقوم مجلس الشيوخ على مبدأ المساواة في تمثيل الولايات بواقع عضويين لكل ولاية وهو ما يجعل السيطرة على المجلسين ذات أهمية كبيرة في عملية صنع القرار السياسي، وفي انتخابات 2026 تمكن الحزب الديمقراطي من انتزاع الأغلبية في المجلسين بعد ان كان الجمهوريين يمتلكون اغلبية مجلس الشيوخ البالغة 53 مقعداً مقابل 47 للديمقراطيين فضلاً عن اغلبيتهم في مجلس النواب قبل الانتخابات وقد أظهرت النتائج المعلنة في الرابع من تشرين الثاني تحقيق الديمقراطيين مكاسب انتخابية مهمة شملت انتقال عدد من المقاعد الجمهوريين الى الديمقراطيين، ويترتب على هذا التحول انتقال القدرة على إدارة اللجان البرلمانية ووضع جدول الاعمال التشريعي الى الحزب الديمقراطي فضلاً عن تعزيز نفوذه في تحديد القضايا التي تحظى بالاولوية داخل الكونغرس كما يمنح الأغلبية الجديدة قدرة اكبر على التأثير في مناقشة مشروعات القوانين والموازنات العامة وإخضاع السياسات الحكومية للنقاش والمراجعة وهو ما يضع إدارة ترامب امام واقع سياسي مختلف عن المرحلة الأولى من ولايتها ومن الناحية التحليلية لا تكمن أهمية هذا التحول في مجرد تغيير عدد المقاعد التي يملكها كل حزب وانما في انتقال مركز التأثير داخل المؤسسة التشريعية من الحزب الذي ينتمي اليه الرئيس الى الحزب المعارض وهذا من شأنه يخلق حالة من التنافس المؤسسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ويجعل قدرة الإدارة على تنفيذ برنامجها الداخلي مرتبط بدرجة اكبر من التفاوض وتوافق الأغلبية وليس بالاعتماد على الدعم الحزبي داخل الكونغرس.

التعزيز الرقابي للكونغرس تجاه الإدارة التنفيذية

يعد الدور الرقابي للكونغرس من ابرز الأدوات الدستورية التي تتيح للسلطة التشريعية متابعة أداء السلطة التنفيذية ومساءلة المسؤولين عن القرارات والسياسات التي تتخذها الإدارة الامريكية وتتعدد الوسائل التي

يمارس من خلالها الكونغرس هذا الدور ومن أهمها عقد جلسات الاستماع والتحقيق من خلال اللجان المختصة واستدعاء المسؤولين الحكوميين للادلاء بشهاداتهم وفي ظل انتقال الأغلبية الى الحزب الديمقراطي في انتخابات 2026 يتوقع ان يشهد الدور الرقابي للكونغرس توسعاً ملحوظاً تجاه إدارة ترامب نتيجة امتلاك الحزب المعارض السيطرة على اللجان البرلمانية التي تؤدي دوراً أساسياً في متابعة اعمال الحكومة اذ تتيح رئاسة اللجان وتحديد عضويتها وجدول اعمالها للاغلبية البرلمانية مساحة أوسع لفتح ملفات الإدارة التنفيذية ومراجعة القرارات المتخذة والتحقيق في القضايا التي اثارت خلافاً سياسياً او قانونياً وتكمن أهمية هذا التحول في ان الرقابة البرلمانية لا تقتصر على كشف المخالفات او مساءلة المسؤولين بل يمكن ان تتحول الى أداة ضغط سياسي تؤثر في حسابات الإدارة الرئاسية وطريقة تنفيذها لبرامجها فاخضاع بعض القرارات للتحقيق والاستجواب العلني قد يؤدي الى زيادة الكلفة السياسية على الإدارة ويضعها امام ضرورة تقديم التفسيرات والدفاع عن خياراتها وعليه فان التحول في موازين القوى داخل الكونغرس لا يمثل مجرد تغيير في الأغلبية الحزبية وانما يعيد تشكيل طبيعة الرقابة المؤسسية على الرئاسة الامريكية ويحد من قدرة إدارة ترامب على ممارسة سلطاتها التنفيذية بمعزل عن الضغوط التشريعية والسياسية.

تداعيات التحول الانتخابي على مبدأ الفصل بين السلطات

يقوم النظام السياسي الأمريكي على مبدأ الفصل بين السلطات الذي يهدف الى توزيع الاختصاصات بين السلطات الثلاثة مع إيجاد الية دستورية تسمح لكل سلطة بمراقبة الأخرى والحد من تجاوز اختصاصاتها وهو ما يعرف بنظام الضوابط والتوازنات وفي حالة إدارة ترامب فأن سيطرة الحزب الديمقراطي على مجلسي الكونغرس تضع الرئيس امام معادلة سياسية جديدة تتمثل في استمرار امتلاكه صلاحيات السلطة التنفيذية مقابل انتقال الأغلبية التشريعية والرقابية الى الحزب المعارض ويؤدي هذا الوضع الى ظهور ما يعرف بحالة الحكومة المنقسمة التي تتوزع فيها السيطرة السياسية بين حزب الرئيس وحزب اخر يمتلك الأغلبية في المؤسسة التشريعية ومن ابرز التداعيات المحتملة لهذه الحالة زيادة صعوبة تمرير مشروعات القوانين التي تتبناها الإدارة ولا سيما تلك التي تتطلب توافقاً بين المجلسين الى جانب حدوث خلافات بشأن الموازنة والانفاق الحكومي في المناصب التي تتطلب موافقة مجلس الشيوخ حيث يؤدي هذا الاختلاف الى ابطاء العملية التشريعية وظهور حالات من الجمود السياسي وبذلك يمكن القول ان نتائج انتخابات 2026 أسهمت في إعادة تفعيل التوازن المؤسسي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من خلال تعزيز موقع الكونغرس في مواجهة الإدارة الرئاسية الامر الذي يجعل العلاقة بين الطرفين اكثر ارتباطاً بالتنافس الحزبي والمساومات السياسية ويؤثر بصورة مباشرة او غير مباشرة في قدرة إدارة ترامب على تنفيذ توجهاته الداخلية والخارجية.

انعكاس نتائج الانتخابات على مسار السياسة الداخلية لادارة ترامب

أدى فوز الحزب الديمقراطي بالسيطرة على مجلسي النواب والشيوخ في انتخابات 2026 الى انتقال واشنطن نحو

حالة من الحكومة المنقسمة خلال العامين الأخيرين من ولاية ترامب ومن المتوقع ان ينعكس على الاجندة التشريعية للإدارة اذ ستواجه مشروعاتها صعوبة اكبر في الحصول على موافقة الكونغرس ولا سيما القوانين المرتبطة بالانفاق العام والضرائب والبرامج الاقتصادية كما ستتمكن الأغلبية الديمقراطية من التحكم باعمال اللجان التشريعية وتوسيع الرقابة التنفيذية.

انعكاسات النتائج على السياسات الاقتصادية والاجتماعية

تعد السياسات الاقتصادية من ابرز الملفات التي تأثرت بنتائج الانتخابات خصوصاً ان قضايا ارتفاع الأسعار والتضخم والرسوم الكمركية كانت ضمن العوامل التي اثرت في توجهات الناخبين ومن ثم ستواجه إدارة ترامب ضغوطاً اكبر بشأن سياساتها الاقتصادية في ظل امتلاك الديمقراطيين القدرة على عرقلة بعض التشريعات المالية اما على المستوى الاجتماعي فمن المتوقع ان تركز المعارضة الديمقراطية على قضايا الرعاية الصحية وتكاليف المعيشة والحماية الاجتماعية وان يستخدم نفوذها داخل الكونغرس لمراجعة بعض التوجهات التي تبنتها الإدارة لكن ترجمة هذه المطالب الى قوانين نافذة ستظل مرتبطة بالتوافق مع البيت الأبيض الامر الذي يجعل التأثير الأبرز للنتائج في هذه المرحلة هو زيادة الضغط السياسي الرقابي على الإدارة اكثر من تغيير سياساتها بصورة مباشرة.

تأثير الأغلبية الديمقراطية على ملفات الهجرة والضرائب

يمثل ملف الهجرة احد ابرز مجالات الخلاف بين إدارة ترامب والكونغرس اذ من المتوقع ان تستخدم الأغلبية الديمقراطية أدوات الرقابة التشريعية والمالية لمراجعة إجراءات الترحيل وسياسات وكالة انفاذ الهجرة والكمارك غير ان قدرة الكونغرس على إيقاف هذه الإجراءات تبقى محدودة بسبب الصلاحيات التنفيذية الواسعة التي يملكها الرئيس في تطبيق قوانين الهجرة فضلاً عن التمويلات التي سبق تخصصها لهذا الملف وفي ملفي الضرائب والرعاية الصحية ستسعى الأغلبية الديمقراطية الى إعادة طرح قضايا العدالة الضريبية وتخفيف الأعباء الصحية والمعيشية مقابل توجهات إدارة ترامب الاقتصادية الا ان انقسام بين السلطتين سيجعل تمرير تغييرات جوهرية امراً صعباً ولذلك من المتوقع ان تتحول هذه الملفات الى ساحات للمواجهة والتفاوض السياسي بما يحد من قدرة الإدارة على تنفيذ اجندتها الداخلية بالوتيرة نفسها التي كانت ممكنة في ظل سيطرة حزبها على الكونغرس.

انعكاسات الانتخابات على توجهات السياسة الخارجية لادارة ترامب

يركز هذا المحور على اثر التحول في موازين القوى داخل الكونغرس على قدرة إدارة ترامب في إدارة ملفات السياسة الخارجية ولا سيما العلاقات مع روسيا والجمهورية الإسلامية في إيران والصين فضلاً عن التحالفات الدولية والسياسية التجارية ولا يعني فقدان الحزب الجمهوري السيطرة على الكونغرس حدوث تحول تلقائي في السياسة الخارجية لان الرئيس يحتفظ بصلاحيات مهمة في هذا المجال لكن الأغلبية الديمقراطية تستطيع زيادة

الرقابة والضغط على القرارات الإدارة والتأثير في التشريعات.

انعكاسات الانتخابات على السياسة الامريكية تجاه روسيا

من المتوقع ان تئدي سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس الى زيادة الضغوط على إدارة ترامب في تعاملها مع روسيا ولا سيما في ما يتعلق بالعقوبات المفروضة عليها والحرب في أوكرانيا فقد يمتلك الديمقراطيون نفوذاً اكبر لدفع تشريعات جديدة بشأن العقوبات ومراجعة أي توجه نحو تخفيف القيود الاقتصادية على موسكو فضلاً عن المطالبة بتوسيع الدعم الأمريكي الى أوكرانيا وبذلك ستصبح محاولات الإدارة إعادة ضبط العلاقة مع روسيا اكثر عرضة للرقابة والخلاف ولكن هذا التأثير لا يعني ان الكونغرس سيحدد وحدة مسار العلاقة مع موسكو اذ تبقى للرئيس صلاحيات واسعة في إدارة السياسة الخارجية والامن القومي كما ان تمرير تشريعات تقيد توجهاته قد يصطدم باستخدام حق النقض الرئاسي وعليه فأن النتيجة الأبرز تتمثل في تضييق هامش المناورة امام ترامب وليس الغاء قدرته على تبني سياسة اكثر مرونة تجاه روسيا.

تأثير النتائج على السياسة الامريكية تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران

يعد الملف الإيراني من اكثر الملفات تأثراً بنتائج الانتخابات خصوصاً في ظل الحرب الامريكية "الإسرائيلية" مع الجمهورية الإسلامية في إيران التي اندلعت في شباط 2026 وما اثارته من خلافات داخل الولايات المتحدة بشأن كلفتها وتداعياتها الاقتصادية والأمنية وقد منح فوز الديمقراطيين في مجلسي الكونغرس فرصة اكبر لممارسة الضغط على الإدارة من اجل انهاء الحرب او الحد من العمليات العسكرية من خلال الرقابة البرلمانية والتأثير في مخصصات الدفاع ومناقشة صلاحيات الرئيس في استخدام القوة العسكرية ومن ثم قد تجد إدارة ترامب نفسها امام قيود سياسية ومالية اكبر في مواصلة التصعيد تجاه الجمهورية الإسلامية في إيران ولا سيما ان استمرار الحرب اصبح موضع انتقاد انتخابي وسياسي ومع ذلك لا يضمن التحول داخل الكونغرس انهاء المواجهة بصورة مباشرة لان الرئيس يستطيع استخدام صلاحياته التنفيذية.

انعكاسات الانتخابات على السياسة الامريكية تجاه الصين

من المتوقع ان تؤثر سيطرة الديمقراطيين على الكونغرس في طبيعة تعامل إدارة ترامب مع الصين ولا سيما في المجالين التجاري والاقتصادي فقد تمنح السيطرة الديمقراطيين قدرة اكبر على مراقبة استخدام الإدارة للرسوم الجمركية والقيود التجارية المفروضة على المنتجات الصينية والضغط باتجاه مراجعة الإجراءات التي تسببت في ارتفاع تكاليف الاستيراد واثرت في الأسواق الامريكية وفي المقابل قد تدفع هذه التطورات ترامب الى التعامل بحذر اكبر في المفاوضات التجارية مع بكين.

اما في الجانب الاستراتيجي والأمني فمن غير المتوقع ان تؤدي نتائج الانتخابات الى تراجع جوهري في التنافس

الأمريكي الصيني خصوصاً في قضايا النفوذ في منطقة المحيطين الهادئ والهندي وامن تايوان والتكنولوجيا المتقدمة بل قد تدفع الضغوط الداخلية ترامب الى البحث عن مكاسب خارجية نعزز موقعه السياسي في حين يمكن للاغلبية الديمقراطية استخدام ادوت الرقابة والتمويل للتأثير في القرارات المتعلقة بالعلاقات الأمنية مع تايوان والصين.

انعكاسات الانتخابات على التوازنات التحالفات والسياسة التجارية

على مستوى التحالفات الدولية قد تدفع الأغلبية الديمقراطية نحو إعادة تأكيد لهمية الشراكات التقليدية ولا سيما مع الحلفاء الأوروبيين ومراجعة بعض القرارات التي اثارت التوتر مع الشركاء الغربيين كما يمكن ان يزداد الضغط داخل الكونغرس بشأن المساعدات الخارجية والالتزامات الأمنية بما يخلق مساحة اكبر لمراجعة توجهات الإدارة تجاه الحلفاء الا ان ذلك لا يعني بالضرورة عودة كاملة الى النهج الأمريكي السابق لانه كما ذكرنا سابقاً ان ترامب لا يزال يمتلك سلطة توجيه السياسة الخارجية اما في السياسة التجارية فمن المرجح ان تواجه الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب معارضة اشد داخل الكونغرس خصوصاً مع ارتباطها بارتفاع تكاليف السلع والضغوط المعيشية وقد تسعى الأغلبية الديمقراطية الى استعادة دور الكونغرس في الرقابة على القرارات التجارية وإعادة النظر في بعض الرسوم الاقتصادية.

الافاق المستقبلية لتوجهات الإدارة الامريكية في ظل نتائج الانتخابات الجديدة

1. **تصاعد المواجهة بين إدارة ترامب والكونغرس:** يقوم هذا المشهد على استمرار حالة الاستقطاب السياسي والمؤسسي بين البيت الأبيض والاغلبية الديمقراطية داخل مجلسي الكونغرس اذ يرجح ان تستخدم المعارضة صلاحياتها الرقابية والتشريعية للحد من تنفيذ اجندة ترامب ولا سيما في الملفات الاقتصادية والهجرة والسياسة الخارجية وقد يؤدي ذلك الى تعثر بعض التشريعات وتصاعد التحقيقات البرلمانية وعلى المستوى الخارجي قد تواجه الإدارة ضغوطاً اكبر يشأن الحرب مع الجمهورية الإسلامية في إيران والعلاقات مع روسيا والصين ويعني ذلك استمرار قدرة ترامب على استخدام صلاحياته لكن ضمن بيئة مقيدة.
2. **التوافق السياسي:** يفترض هذا المشهد اتجاه إدارة ترامب والقيادة الديمقراطية في الكونغرس الى اعتماد سياسة التفاوض والتسويات الجزئية لتجنب تعطيل المؤسسات الحكومية وتفاقم الازمات الاقتصادية والسياسية وقد يدفع الطرفان الى إيجاد تفاهمات بشأن الموازنة والانفاق وبعض التشريعات الداخلية اما خارجياً قد يؤدي هذا التوافق الى تبني مقاربة اكثر حذراً في التعامل مع الملفات الدولية بما يسمح للإدارة بمواصلة توجهاتها الاستراتيجية مع مراعاة الضغوط التي تمارسها الأغلبية الديمقراطية في الكونغرس.

خاتمة

يتضح أن الانتخابات النصفية الأمريكية لعام 2026 شكّلت تحولاً مهماً في موازين القوى السياسية والمؤسسية داخل الولايات المتحدة، بعد انتقال السيطرة على مجلسي الكونغرس إلى الحزب الديمقراطي، الأمر الذي فرض واقعاً سياسياً جديداً أمام إدارة دونالد ترامب خلال ما تبقى من ولايتها. فلم تعد الإدارة تمتلك البيئة التشريعية والسياسية ذاتها التي كانت تتيح لها تمرير أولوياتها بسهولة، بل أصبحت مطالبة بالتعامل مع معارضة تمتلك أدوات رقابية وتشريعية مؤثرة وقد أظهرت الدراسة أن انعكاسات هذه النتائج لم تقتصر على السياسة الداخلية، بل امتدت إلى توجهات السياسة الخارجية، من خلال زيادة الضغوط على الإدارة في ملفات روسيا والجمهورية الإسلامية في إيران والصين، فضلاً عن قضايا التحالفات الدولية والسياسة التجارية. ومع ذلك، فإن فقدان الجمهوريين السيطرة على الكونغرس لا يعني بالضرورة تغييراً جذرياً في توجهات الإدارة، نظراً لاستمرار تمتع الرئيس بصلاحيات تنفيذية ودستورية واسعة تتيح له مواصلة جانب مهم من سياساته وفيما يتعلق بالآفاق المستقبلية، فإن المشهد الأكثر ترجيحاً يتمثل في استمرار المواجهة السياسية والمؤسسية بين البيت الأبيض والكونغرس، مع احتمال اللجوء إلى تسويات محدودة تفرضها متطلبات إدارة الدولة وتجنب الأزمات الحكومية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأثر الأساسي للانتخابات النصفية تمثل في إعادة تقييد هامش الحركة السياسية لإدارة ترامب، وزيادة كلفة تنفيذ توجهاتها الداخلية والخارجية، دون أن يؤدي ذلك إلى إنهاء قدرتها على التأثير في مسار السياسة الأمريكية ومن هنا، فإن أهمية هذه الانتخابات لا تكمن فقط في تغيير الأغلبية البرلمانية، بل في إعادة تشكيل طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وما يترتب عليها من تداعيات على توجهات الولايات المتحدة في المرحلة المقبلة.